Vol 09 / Issue 38 / December 2025
ISSN 2568-6739 p145-178

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

The role of forensic medicine in determining criminal liability

Abrar Mohammad Suliman Almaayah *
Isra University- Jordan
abraralmaayha@gmail.com
Abdulwahab Abdullah Al-Maamari
Isra University- Jordan
Almamary380@gmail.com
https://orcid.org/0000-0002-7529-730X
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.145-178

Received: 08/10/2025, **Accepted**: 26/12/2025, **Published:** 28/12/2025

Abstract: Forensic medicine is one of the basic sciences in achieving justice, as it contributes to the detection of crimes and the determination of criminal liability through scientific evidence and medical examinations. This research aims to study the role of forensic medicine in criminal responsibility, by addressing the nature of forensic medicine and its characteristics, as it is defined as the science that applies medical knowledge to serve the law. He also discusses the artworks of forensic experts, such as autopsies and analysis of biological evidence. The research deals with scientific evidence provided by forensic medicine, such as DNA analysis and toxins, and their role in proving or denying crimes. It also highlights the criminal liability of the forensic doctor, and the consequent legal accountability in case of negligence or manipulation of evidence. Finally, it reviews the role of the forensic doctor in the criminal case, the impact of his reports and testimony before the judiciary, as well as the scientific evidence provided by forensic medicine. The research concludes that forensic medicine is an essential tool for achieving justice, which requires its development and ensuring the accuracy and ethics of work in it.

Keywords: Forensic medicine, criminal liability, toxicology, DNA.

*Corresponding author

المجلد:09/العدد 38/ديسمبر 2025
ISSN 2568-6739 ص145-178

دور الطب الشرعي في تحديد المسؤولية الجزائية

أبرار محمد سليمان المعايعة *
كلية الحقوق، جامعة الاسراء – الاردن
abraralmaayha@gmail.com
عبد الوهاب عبدالله المعمري
كلية الحقوق، جامعة الاسراء – الاردن
Almamary380@gmail.com
https://orcid.org/0000-0002-7529-730X
https://doi.org/10.63939/JSS.2025-Vol9.N38.145-178

تاريخ الاستلام: 2025/10/08 - تاريخ القبول: 2025/12/26 - تاريخ النشر: 2025/12/28

ملخص: يُعدّ الطب الشرعي من العلوم الأساسية في تحقيق العدالة، حيث يسهم في كشف الجرائم وتحديد المسؤولية الجزائية من خلال الأدلة العلمية والفحوص الطبية. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الطب الشرعي في المسؤولية الجزائية، من خلال تناول ماهية الطب الشرعي وخصائصه، حيث يُعرّف بأنه العلم الذي يطبق المعرفة الطبية لخدمة القانون. كما يناقش الأعمال الفنية لخبراء الطب الشرعي، مثل تشريح الجثث وتحليل الأدلة البيولوجية. ويتناول البحث الأدلة العلمية التي يقدمها الطب الشرعي، مثل تحليل الحمض النووي (***DNA***) والسموم، ودورها في إثبات الجرائم أو نفيها. كما يسلط الضوء على المسؤولية الجزائية للطبيب الشرعي، وما قد يترتب عليها من مساءلة قانونية في حال الإهمال أو التلاعب بالأدلة. وأخيرًا، يستعرض دور الطبيب الشرعي في الدعوى الجزائية، وتأثير تقاريره وشهادته أمام القضاء وأيضاً الأدلة العلمية التي يقدمها الطب الشرعي. ويخلص البحث إلى أن الطب الشرعي أداة أساسية لتحقيق العدالة، مما يستدعي تطويره وضمان دقة وأخلاقيات العمل فيه.

الكلمات المفتاحية: الطب الشرعي، المسؤولية الجزائية، السموم، الحمض النووي.

*المؤلف المرسل

1. المقدمة

في المجتمع المُعاصر، يعد تحقيق العدالة أمراً غاية في الأهمية لضمان استقرار المجتمع وآمنه وحماية حقوق الافراد، ويلعب الطب الشرعي دوراً مهما في هذا المجال، حيث يعتبر أداة مهمة في فك ألغاز بعض الجرائم وتقديم الأدلة الموثوقة التي تساعد في ظهور الحقيقة وضمان الحق. ويعتبر موضوع الطب الشرعي حلقة وصل بين الطب والقانون، فهو يهتم بدراسة العلاقة القريبة او البعيدة التي يمكن ان توحد ما بين الوقائع الطبية والنصوص القانونية (عبدالقادر، 2018، صفحة1)، شهد الطب الشرعي في الاردن تطورا واضحا في العقود الأخيرة، حيث أصبح يشكل جزءا اساسيا من المنظومة القضائية من خلال تحليل الادلة العلمية مثل البصمات، الحمض النووي، وتفسير الاصابات والجروح. وبالتالي يساهم الطب الشرعي في تقديم رؤية شاملة وحقيقة حول الملابسات المحيطة بالجرائم.

كان ولا يزال للطب الشرعي الدور الاهم في كشف العديد من الجرائم التي كشفها او حل لغزها ضربا من المحال، وليس للطب الشرعي دور فقط في كشف سبب الوفاة، او تحديد اثار الجريمة. فما يفصل جريمة الايذاء عن الشروع بالقتل ببعض الجرائم هو التوقف على رأي الطبيب الشرعي، فأن الاصابة قد شكلت خطورة ام لا(حرز الله، 2012). ويعد الطب الشرعي من العلوم التي تلعب دورًا حاسمًا في منظومة العدالة الجنائية، إذ يشكِّل جسرًا بين العلوم الطبية والقانونية من خلال تقديم أدلة علمية دقيقة تسهم في كشف الحقيقة وتحقيق العدالة. فمنذ العصور القديمة، كان للمعرفة الطبية دورٌ في تحديد أسباب الوفيات والإصابات، إلا أن تطور الطب الشرعي كمجال علمي مستقل لم يبرز إلا في القرون الأخيرة، حيث أصبح أداةً لا غنى عنها في التحقيقات الجنائية والمحاكمات الجزائية.

إن العلاقة بين الطب الشرعي والمسؤولية الجزائية تُعدّ محورية في تحقيق العدالة، حيث يوفّر هذا العلم تقارير فنية تُسهم في إثبات أو نفي التهم الموجهة إلى المتهمين، مما يؤثر مباشرةً على قرارات القضاة وأجهزة الادعاء العام. فمثلاً، يمكن لتقرير الطبيب الشرعي أن يحدد ما إذا كانت الوفاة ناتجة عن جريمة قتل عمد أو وفاة طبيعية أو حتى نتيجة إهمال طبي، وهو ما يؤثر على تكييف الجريمة والعقوبة المترتبة عليها. كما أن دور الطب الشرعي لا يقتصر على تحديد أسباب الوفاة أو الأذى الجسدي، بل يمتد إلى تقييم الأهلية العقلية للمتهمين وقت ارتكاب الجريمة، مما يحدد مدى مسؤوليتهم الجزائية، وبالنظر إلى هذا الدور الحيوي، فإن البحث في الطب الشرعي والمسؤولية الجزائية يكتسب أهمية كبرى، ليس فقط من الناحية العلمية والقانونية، بل أيضًا من ناحية تحقيق العدالة وضمان عدم إفلات الجناة من العقاب أو ظلم الأبرياء بناءً على أدلة غير دقيقة أو غير كافية. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على مختلف جوانب دور الطب الشرعي في المسؤولية الجزائية، بدءًا من الأسس القانونية لهذا الدور، مرورًا بأنواع الفحوص الطبية الشرعية المستخدمة، وصولًا إلى تأثير هذه الأدلة في الأحكام القضائية.

1.1 أهمية موضوع البحث

تتجلى أهمية الطب الشرعي في مسؤوليته عن فحص الأدلة البيولوجية والبشرية في الجرائم، سواء كانت جرائم قتل أو اعتداءات جسدية أو جنسية أو حتى حالات الوفاة المشبوهة. كما يُعتمد عليه في تحديد هوية الضحايا والجناة، والكشف عن ملابسات الجريمة من خلال تحليلات متقدمة تشمل علم السموم، والبصمات الوراثية (DNA)، والأنسجة، وتحديد وقت الوفاة، وغيرها من الفحوص الطبية الدقيقة.

يلعب الطب الشرعي دوراً مهماً في تحديد المسؤولية الجزائية في القضايا الجنائية، من حيث كشف الحقائق وتقديم الأدلة التي تساعد في تحقيق العدالة. من خلال الفحوصات

الطبية والتشريحية، حيث يتعلق أهمية الطب الشرعي بتعزيز النظام القضائي لأنه يضمن محاسبة مرتكبي الجرائم بناءً على أدلة ملموسة وغير قابلة للتلاعب، وضمان حقوق الافراد وحماية المجتمع من انتشار الجرائم.

يُتيح تخصص الطب الشرعي التعرف على ملابسات الجريمة بدقة، ومساعدة المظلومين في تبرئتهم وإدانة الجناة، كما يساعد في تقديم أدلة مادية تعتمد على الفحص العلمي، وهذا يُعزز من مصداقية الاجراءات القانونية ويساعد في تجنب الاخطاء القضائية الناتجة عن الاعتماد على الادلة غير العلمية او الشهادات الشخصية. كما يساعد في الوقاية من الجرائم المستقبلية عن طريق تقديم تحليلات دقيقة تساعد في فهم أنماط الجرائم والاسباب التي تؤدي الى وقوعها، مما يُمكّن السلطات من اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة لحماية المجتمع.

1. 2 أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا البحث الى الرغبة في استكشاف الجوانب العلمية والقانونية والاخلاقية للطب الشرعي، وكيف لهذا المجال ان يساعد في تحقيق العدالة بشكل كبير وأكثر فعالية في المجتمع، وأيضاً لأهميته الكبيرة في العدالة الجنائية. وبسبب التطورات التقنية والعلمية الكبيرة الذي شهده الطب الشرعي في السنوات الاخيرة، أدى الى تحسين دقة التحليلات الجنائية، وتسريع حل الجرائم؛ حيث أن دراسة دور الطب الشرعي يساعد في تعزيز فهمنا لكيفية تحقيق العدالة بشكل أكثر فعالية وعدلاً، ولكُثرة القضايا المثيرة للجدل التي تؤثر على مصداقيته ودوره في نظام العدالة، في حين ان هذه القضايا تعكس التحديات التي يواجهها الطب الشرعي في محاولته لتحقيق التوازن بين التكنولوجيا الحديثة وتحقيق العدالة بطريقة عادلة ودقيقة.

1. 3.مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تحديد مدى تعاون الطب الشرعي في تحقيق العدالة والكشف عن الحقائق من خلال الوسائل الحديثة المستخدمة لتحقيق العدالة. حيث يواجه النظام القضائي صعوبات تتعلق بدقة الأدلة وموثوقيتها، ومن هنا تَنبع الحاجة الى دراسة دور الطب الشرعي في تقديم أدلة علمية موضوعية تساعد في كشف الحقائق وحل النزاعات القضائية، مما يطرح تساؤلات حول كفاءة وأساليب الطب الشرعي وتأثيره على عمل العدالة الجنائية.

1. 4. المنهج المستخدم

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لدراسة دور الطب الشرعي في المسؤولية الجزائية وتحقيق العدالة، حيث يتم وصف دور الطب الشرعي في الدعوى الجزائية والأدلة العلمية وتأثيرها على سير العدالة وتحديد مدى فاعليتها في كشف الحقائق وتحليلها للتوصل والتوصيات المفيدة في موضوع البحث.

2. المبحث الأول: ماهية الطب الشرعي

يُعدّ الطب الشرعي أحد الفروع المتخصصة في العلوم الطبية التي تُسخر لخدمة العدالة، حيث يعتمد على تطبيق المبادئ والأساليب الطبية في التحقيقات القانونية، لا سيما في القضايا الجنائية والمدنية. فمن خلال الفحوص والتقارير العلمية، يسهم الطب الشرعي في كشف ملابسات الجرائم، وتحديد أسباب الوفاة، وإثبات أو نفي الأدلة المتعلقة بالجروح والإصابات والاعتداءات الجسدية أو الجنسية، مما يجعله أداة رئيسية في تحقيق العدالة الجنائية.

يستند هذا المجال إلى مجموعة واسعة من التخصصات الطبية والعلمية، مثل علم الأمراض الشرعي، وعلم السموم، والبصمات الوراثية (DNA)، وتحليل الأنسجة والعظام،

وهو ما يسمح بالكشف عن التفاصيل الدقيقة في القضايا التي تتطلب أدلة علمية موثوقة. كما يلعب الطب الشرعي دورًا أساسيًا في تحديد هوية الضحايا والمشتبه بهم، وفحص الوثائق المزورة، وحتى تحليل المشاهد الجنائية لمعرفة كيفية وقوع الحوادث والجرائم.

لا يقتصر دور الطب الشرعي على التحقيقات الجنائية فحسب، بل يمتد ليشمل القضايا المدنية مثل تحديد نسب الأبوة، وتقييم الأهلية العقلية للأفراد في القضايا القانونية، وتقديم المشورة في حالات سوء الممارسة الطبية. ونظرًا لأهميته المتزايدة، فإن التطورات التكنولوجية والعلمية الحديثة تُسهم في تعزيز دقة وكفاءة الفحوصات الشرعية، مما يعزز دور هذا التخصص في تحقيق العدالة وكشف الحقيقة.

وذلك من أجل تقديم الأدلة والبراهين وكشف المسائل الجنائية وحل ما يكتنفها من غموض لمساعدة جهات التحقيق للوصول إلى كشف المسائل الجنائية وحل ما يكتنفها من غموض. وبذلك يعد الطب الشرعي من العلوم الأساسية التي يلجا لها القضاء لحل الكثير من القضايا التي تعرض عليه والتي لا يمكنه الحكم فيها بمعزل عن رأي الخبرة الطبية، فالطبيب الشرعي يكون ملما بجميع فروع العلوم الطبية، وكذلك بشكل عام بعلوم القضاء، واستنادا إلى ملاحظاته وتقريره يتوقف مصير العديد من الأشخاص، لان من أهم ما يعرض على الطبيب الشرعي هو الاعتداء على الأفراد، وبالتالي يعتمد على خبرته ومهارته وفوق ذلك ضميره وحياده. كما يعد الطب الشرعي مصدرا للمعلومات التي لا غنى عنها لجميع العاملين في الحقل الجنائي وخاصة الجهات المختصة بتتبع الجريمة والتحقيق فيها وإثباتها، بالإضافة إلى خدمة العدالة والقانون للمساهمة في تحقيق أهداف الأمن والقضاء (حرز الله، 2012، صفحة2).

2. 1. المطلب الأول: تعريف الطب الشرعي وخصائصه.

الطب الشرعي يُعدّ ركيزة أساسية في نظام العدالة، إذ يمثّل حلقة وصل بين الطب والقانون من خلال تطبيق المعرفة الطبية لتحليل الأدلة الجنائية. يلعب دوراً حاسماً في كشف الحقيقة وتقديمها أمام القضاء، بدءًا من تحديد سبب ووقت الوفاة، مروراً بتحليل الآثار والإصابات والاعتداءات، وصولاً إلى تفسير الأحداث المرتبطة بالجريمة بدقة علمية تدعم اتخاذ القرارات القضائية الصحيحة. في الأردن مثلاً، يعتمد القضاء بصورة أساسية على التقارير الصادرة من الطبيب الشرعي، حيث لا تقتصر مسؤوليات الطب الشرعي على حالات الوفاة فقط، بل تشمل أيضاً الإصابات المتنوعة والجروح والاعتداءات وحتى الجرائم الجنسية. بخلاف ذلك، يقدم خبراء الطب الشرعي شهاداتهم كخبراء أمام المحكمة، ويساعدون في تقييد الجريمة وكشف الظروف المحيطة بها بطرق علمية دقيقة.

علم الطب الشرعي: هو فرع من فروع الطب، يقتطع من لحقائق العلمية الممكن تسخيرها لاستجلاء الحقيقة في جريمة وقعت، واهم اساليب هذا العلم: التشريح، والتحليل الكيماوي، وتحديد وضع الجاني بالنسبة للمجني عليه، من حيث المسافة والزاوية، ويتناول السبب المفضي للوفاة، والأسلوب الذي أتبع في احداثها.

ويعرف الطب الشرعي: هو فرع من فروع الطب المتعددة، يختص في تطبيق العلوم الطبية خدمة للكثير من المسائل القضائية، التي لا يستطيع القاضي البت فيها بعيدا عنه، فالطبيب الشرعي يكون مُلِماً بجميع فروع العلوم الطبية، وكذلك بأمور القضاء والقانون (حسن، 2012، صفحة 106). وللطب الشرعي خصائص عديدة تميزه عن غيره من ادلة الاثبات التي يلجأ اليها القاضي لإثبات او نفي الجريمة، حيث تتمثل هذه الخصائص فيما يلي (الفريدي، صفحة 12):

أولاً: الطب الشرعي من أدلة الاثبات العلمية.

يُعدّ الطب الشرعي من أدلة الإثبات العلمية الأساسية في النظام القضائي، إذ يوفر وسائل موضوعية ودقيقة لتحليل الوقائع والأدلة المرتبطة بالجرائم. من خلال فحص الجثث، تحليل الدم والمواد البيولوجية، دراسة الإصابات، وفحص الأسلحة والمضبوطات، يساهم الطب الشرعي في كشف الحقيقة وتحديد سبب الوفاة أو طبيعة الضرر، وربط الأدلة بالمتهمين أو بالضحايا. وتتميز هذه الأدلة بأنها قابلة للتحقق والتكرار، ما يعزز مصداقيتها أمام المحاكم، ويساعد على تطبيق القانون بشكل عادل ودقيق، مع الحفاظ على حقوق جميع الأطراف.

ثانياً: امكانية الاستعانة بأكثر خبير في مجال الطب الشرعي.

إمكانية الاستعانة بأكثر من خبير في مجال الطب الشرعي تُعدّ من الإجراءات الهامة لتعزيز دقة وموضوعية التحليل العلمي في القضايا الجنائية. يسمح هذا الإجراء بمراجعة النتائج والخلاصات الطبية من وجهات نظر متعددة، ما يقلل احتمال الخطأ أو التحيّز، ويزيد من موثوقية الأدلة المقدمة أمام القضاء. كما يتيح الاستفادة من خبرات متخصصة في فروع مختلفة للطب الشرعي، مثل التشريح، السيرولوجيا، السموم، وعلم الأدلة الجنائية، بما يضمن تفسيراً شاملاً للوقائع وتحليلاً دقيقاً للأدلة.

ثالثاً: ضرورة اللجوء الى الطب الشرعي في المسائل الطبية.

ضرورة اللجوء إلى الطب الشرعي في المسائل الطبية تنبع من أهمية الاستعانة بخبرة علمية متخصصة لفهم الوقائع الطبية الدقيقة المتعلقة بالقضايا القانونية. يتيح الطب الشرعي تقييم الإصابات، تحديد سبب الوفاة، تحليل المواد البيولوجية، وفحص المضبوطات الطبية بطريقة علمية دقيقة، ما يساعد القضاء على اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة موضوعية. كما يضمن هذا اللجوء حماية حقوق الأطراف المتضررة، سواء كانوا

ضحايا أو متهمين، ويعزز العدالة من خلال تقديم رأي طبي محايد وموثق يمكن الاعتماد عليه في المحاكم.

رابعاً: تبعية الخبرة في مجال الطب الشرعي.

تبعية الخبرة في مجال الطب الشرعي تشير إلى العلاقة القانونية والتنظيمية التي تربط الخبير بالجهة القضائية أو المختبر الذي يعمل لصالحه. فالخبير الطبي الشرعي يُناط به تقديم الرأي الفني وفق أسس علمية دقيقة وحيادية، لكنه يقوم بذلك تحت إشراف وتكليف المحكمة أو النيابة العامة، ويخضع لتعليماتها وضوابطها. تهدف هذه التبعية إلى ضمان مصداقية الخبرة، توثيق النتائج بشكل رسمي، وضمان أن يكون الرأي الطبي جزءاً من سير العدالة الجنائية بطريقة قانونية ومنظمة، مع الحفاظ على استقلالية الخبير العلمية عند تفسير الأدلة وتحليلها.

هذه الخصائص تجعل الطب الشرعي عنصراً أساسياً في كشف الحقائق وتحقيق العدالة في القضايا القانونية والجريمة. فالطب الشرعي يقوم على الدقة العلمية في جمع وتحليل الأدلة، والموضوعية التامة في عرض النتائج بعيداً عن أي تحيز. كما يتميز بالاعتماد على تقنيات متطورة مثل فحص الحمض النووي والبصمات وتحليل السموم، مما يضمن موثوقية الاستنتاجات. إضافة إلى ذلك، يتطلب الطب الشرعي سرعة في الإنجاز حفاظاً على سلامة الأدلة، مع التزام صارم بالسرية المهنية واحترام القوانين والإجراءات القضائية.

2. 2. المطلب الثاني: الاعمال الفنية المرتبطة بخبراء الطب الشرعي

تُجسد الأعمال الفنية في مجال الطب الشرعي وظيفة مضاعفة: فهي توثق الواقع بدقة، وتحفز التفكير الإنساني في آنٍ معًا. سواء عبر نماذج مصغّرة تعليمية، أو تقنيات استرجاع الوجه المنسي، أو رسم ملاحظات دقيقة من التحقيقات، فإن الفن الشرعي يشكل وسيطًا فعالاً بين العلم، والعدالة، والإنسانية.

يمثل الفن المنبثق من ممارسات الطب الشرعي جسرًا فريدًا بين التوثيق العلمي والتحليل الإنساني، حيث يعكس جوانب من العمل الشرعي بأسلوب بصري يخاطب العقل والعاطفة في آنٍ معًا. إحدى أبرز صور هذا الفن تُظهر استعادة لملامح أشخاص مجهولين، مما يعود بالفائدة على مجتمعاتهم عبر إعادة إنسانيتهم المسلوبة، لا سيما في حالات الأشخاص المفقودين أو غير المعروفين.

الأعمال الفنية المرتبطة بخبراء الطب الشرعي تمثل مجالاً فريداً يجمع بين الفن والعلوم الجنائية. يُستخدم الفن هنا كأداة مساعدة في التحقيقات الجنائية لإعادة بناء الوجوه، وتصوير الجرائم، وتصوير الأدلة البصرية المرتبطة بالتحقيقات. خبراء الطب الشرعي والفنانون يعملون معًا لإنشاء رسومات تقريبية للمشتبه بهم أو الضحايا باستخدام أوصاف شهود العيان، أو بقايا بشرية متحللة، مما يسهم في حل الجرائم وتقديم أدلة مهمة للعدالة.

ومن المسائل التي ينتدب فيها خبراء الطب الشرعي ما يلي:

1. تشريح جثث المتوفين في القضايا الجنائية، وفي حالات الاشتباه بسبب الوفاة، لبيان سبب الوفاة، ومتى حدثت؟ وكيف حدثت؟

يُعد تشريح جثث المتوفين في القضايا الجنائية، وفي حالات الاشتباه بسبب الوفاة، إجراءً أساسياً في عمل الطب الشرعي، إذ يهدف إلى بيان سبب الوفاة بدقة، وتحديد زمن حدوثها والكيفية التي تمت بها. وتبرز أهمية هذا الإجراء في كونه وسيلة علمية وقانونية لكشف الملابسات الغامضة، والتأكد مما إذا كانت الوفاة طبيعية أم ناتجة عن فعل جرمي. كما أن نتائج التشريح تُعد دليلاً فنياً يُستند إليه أمام القضاء، مما يسهم في تحقيق العدالة ومنع إفلات الجناة من العقاب.

2. الكشف على المصابين في القضايا الجنائية، لتحديد مدى الاصابة، وكيفية حدوثها، وتاريخ حدوثها.

يعتبر الكشف على المصابين في القضايا الجنائية من المهام الجوهرية للطب الشرعي، إذ يهدف إلى تحديد طبيعة الإصابات ودرجتها، وبيان مدى خطورتها وتأثيرها على المجني عليه. كما يسهم هذا الكشف في توضيح كيفية حدوث الإصابة، وما إذا كانت متوافقة مع الأدوات المستخدمة أو مع أقوال الأطراف في القضية، إضافةً إلى تحديد التوقيت التقريبي لوقوع الإصابة. وتمثل هذه النتائج دليلاً فنياً يعزز من قدرة الجهات القضائية على التحقق من صحة الوقائع، بما يضمن حماية حقوق المجني عليهم وتحقيق العدالة الجنائية

3. استخراج جثث المتوفيين المشتبه في وفاتهم وتشريحها.

استخراج جثث المتوفَّين المشتبه في وفاتهم وتشريحها يمثلان ركيزتين أساسيتين في نظام العدالة الجنائية والطب الشرعي، إذ يوفران وسائل علمية موضوعية لتحديد سبب الوفاة ووقت حدوثها وظروفها، ما يسهم في كشف الحقيقة سواء أكان الأمر جنائياً أم عرضياً أو طبيعياً. ويجب أن تُجرى هذه العمليات وفق معايير قانونية وأخلاقية صارمة تحافظ على كرامة المتوفّى وحقوق ذويه، مع توثيق دقيق لسلسلة الحيازة والأدلة وتطبيق بروتوكولات سلامة مهنية لمنع تلوث العينات أو فقدانها. كما أن نتائج التشريح لا تخدم التحقيقات الجنائية فحسب، بل تَساهم أيضاً في الصحة العامة من خلال الكشف عن أنماط أمراض أو حالات تسمم قد تستلزم تحرّكات وقائية. لذا، تتطلّب هذه الممارسات تنسيقاً وثيقاً بين جهات إنفاذ القانون، الجهات الصحية، والسلطات القضائية، مع تدريب مستمر للأطباء الشرعيين وتوفير بيئة تشريحية مجهَّزة تجهيزاً مناسباً لضمان مصداقية النتائج وقابليتها للاعتماد في المحاكم.

4. ابداء الآراء الفنية فيما يتعلق بتكييف الحوادث الجنائية، او تقدير مسؤولية الاطباء المعالجين.

يمثل دوراً محورياً للخبير الطبي الشرعي في منظومة العدالة. من خلال تقييم الأدلة الطبية والفحوصات المخبرية والتقارير الطبية، يقوم الخبير بتوضيح العلاقة بين الأفعال أو الإهمال الطبي والنتيجة الناتجة عنها، مما يساعد في تحديد ما إذا كان هناك جريمة جنائية أو تقصير مهني يستدعي مساءلة الطبيب. ويتطلب هذا الدور دقة علمية عالية وحياداً كاملاً، إذ يجب أن يستند الرأي الفني إلى وقائع مثبتة وبيانات طبية موضوعية، مع توضيح حدود مسؤولية الأطباء وفقاً للمعايير الطبية المعتمدة، وعدم الانحياز لأي طرف. كما يساهم الرأي الفني في حماية حقوق المصابين أو ذوي المتوفين، وفي الوقت نفسه في دعم العدالة من خلال توفير تحليل علمي يساعد القضاء على اتخاذ قرارات مستندة إلى المعرفة الطبية الدقيقة.

5. تقدير السن في الاحوال الي يتطلبها القانون، او تقتضيها مصلحة التحقيق، مثل تقدير سن المجني عليهم في قضايا هتك العرض؛ وذلك في حال تعذر الحصول على شهادة ميلاد او مستخرج رسمي فيها.

تقدير السن في الحالات التي يقتضيها القانون أو مصلحة التحقيق يُعدّ أداةً مهمة للسلطات القضائية والعدلية، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بحقوق القاصرين أو جرائم هتك العرض، حيث يكون تحديد السن دقيقاً أساسياً لتطبيق القانون بشكل صحيح، سواء من ناحية العقوبة أو حماية الضحايا. ويُستخدم تقدير السن عند عدم توفر المستندات الرسمية مثل شهادة الميلاد أو السجل المدني، ويعتمد عادةً على أساليب طبية شرعية متعددة تشمل الفحص الإشعاعي للعظام والأسنان وتحليل التطور الجسدي، بما يتيح تقديراً موثوقاً لعمر الفرد. ومن المهم أن يتم هذا التقدير بطريقة علمية دقيقة وحيادية، مع

توثيق النتائج بشكل مفصل، لتكون قابلة للاعتماد في التحقيقات والمحاكم، ولضمان حماية حقوق جميع الأطراف المعنية وفقاً للمعايير القانونية والأخلاقية.

6. فحص المضبوطات

فحص المضبوطات يُعدّ من العمليات الأساسية في التحقيقات الجنائية، حيث يتيح للخبراء تحديد طبيعة الأدلة، وموثوقيتها، وعلاقتها بالوقائع محل التحقيق. يشمل الفحص تحليل الأدوات والأشياء المضبوطة، مثل الأسلحة، المواد الكيميائية، المستندات، أو أي عناصر قد تكون مرتبطة بالجريمة، بهدف استنتاج كيفية استخدامها أو تأثيرها في وقوع الحادث. ويجب أن يتم الفحص وفق بروتوكولات علمية دقيقة تضمن سلامة الأدلة ومنع تلوثها أو فقدانها، مع توثيق شامل لجميع الخطوات التي تم اتباعها. كما يساهم هذا الفحص في تقديم أدلة علمية محايدة تساعد القضاء على اتخاذ قرارات مستندة إلى حقائق مثبتة، ويعزز مبدأ العدالة ويضمن حماية حقوق جميع الأطراف المعنية.

7. فحص الاسلحة النارية، والتحقق من مدى صلاحيتها للاستعمال، وتحليل ما قد يوجد بها من آثار.

يُعدّ عنصراً جوهرياً في التحقيقات الجنائية، خاصة في الجرائم المرتبطة بإطلاق النار أو حيازة الأسلحة بصورة غير قانونية. يشمل هذا الفحص تقييم حالة السلاح المادية والتقنية للتأكد من كونه صالحاً للعمل، وفحص الذخيرة المستخدمة، وتحليل أي آثار بيولوجية أو كيميائية قد تكون موجودة، مثل البصمات أو بقايا الرصاص أو بارود الأسلحة. ويهدف هذا التحليل إلى ربط الأدلة بالسلوك الإجرامي وتحديد هوية مرتكب الجريمة، بالإضافة إلى تقديم معلومات دقيقة حول كيفية وقوع الحادث. يجب أن يُجرى الفحص وفق معايير علمية دقيقة، مع توثيق شامل للنتائج لضمان قابليتها للاعتماد في المحاكم، وحماية حقوق جميع الأطراف المعنية ضمن إطار العدالة الجنائية.

8. الكشف على المسجونين ونقلهم للعلاج.

يُعدّ إجراءً أساسياً يضمن حقوق السجناء الصحية والإنسانية، ويعكس التزام السلطات القانونية والأمنية بمعايير الرعاية الطبية داخل المؤسسات العقابية. يشمل الكشف الطبي تقييم الحالة الصحية للسجين، وتشخيص أي أمراض أو إصابات، وتحديد الحاجة إلى علاج عاجل أو متابعة مستمرة. وفي الحالات التي تتطلب تدخلاً طبياً متقدماً، يتم نقل السجين إلى مرافق علاجية مجهزة خارج السجن، مع مراعاة ضمان سلامته وأمنه أثناء النقل. ويهدف هذا الإجراء إلى الوقاية من تدهور الحالة الصحية للسجناء، وحماية المجتمع من انتشار الأمراض، وضمان تطبيق القانون بطريقة تحترم حقوق الإنسان، مع توثيق كل الإجراءات الطبية بدقة لتكون قابلة للاعتماد في التحقيقات أو التقارير الرسمية.

9. فحص العظام التي يشتبه ان تكون لشخص مدعى بقتله، ولم يكن قد عثر على جثته، وابداء الرأي فيما إذا كانت لذلك الشخص مع بيان سبب وفاته.

فحص العظام التي يشتبه في أنها تعود لشخص مدّعى قتله، خصوصاً في الحالات التي لم يُعثر فيها على الجثة، يمثل خطوة حاسمة في التحقيقات الجنائية. يقوم الخبير الطبي الشرعي بتحليل العظام لتحديد هويتها، وذلك من خلال دراسة خصائصها الفيزيولوجية وربما استخدام تقنيات الحمض النووي إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى تقييم الأدلة على العنف أو الإصابات الموجودة على العظام لتحديد سبب الوفاة. يهدف هذا الفحص إلى تقديم رأي علمي موضوعي يمكن أن يساعد القضاء في إثبات وقوع الجريمة، وتحديد هوية الضحية، ومعرفة كيفية وفاته. ومن الضروري أن يُجرى هذا التحليل بدقة عالية، مع توثيق شامل للنتائج والطرق المستخدمة، لضمان موثوقية الأدلة وقابليتها للاعتماد في المحاكم، مع احترام كرامة الضحية وحماية حقوق الأطراف المعنية

10. ندب خبراء قسم الابحاث السيرولوجية والميكروسكوبية، في دائرة الطب الشرعي لفحص الدم وفصائله، والمواد المنوية ومقارنة الشعر، وفحص ومقترنة الاقمشة، وفحص متخلفات الاجهاض وفحص العينات المأخوذة من الجثث لمعرفة انواع الامراض.

يُعدّ من العمليات العلمية الدقيقة التي تدعم التحقيقات الجنائية والطبية. يتيح هذا الفحص تحديد هويات الأشخاص المعنيين، وإثبات وجود تماس أو اعتداء، والكشف عن مسببات الوفاة أو الأمراض، بما يوفر أدلة علمية محايدة يمكن الاعتماد عليها في المحاكم. ويتطلب العمل خبرة متخصصة في تقنيات السيرولوجيا والميكروسكوب، مع مراعاة البروتوكولات الأخلاقية والقانونية في جمع العينات وتحليلها، وضمان دقة النتائج وتوثيقها بشكل شامل لدعم العدالة وحماية حقوق جميع الأطراف.

11. تحليل المواد المخدرة والسموم بأنواعها، والبارود والرصاص، والمفرقعات، والذخائر، وغيرها (حسن، 2012، صفحة 106).

يُشكِّل جزءاً محورياً من عمل المختبرات الجنائية والطب الشرعي، إذ يوفّر دليلاً علمياً موضوعياً يربط الأدلة بالمشتبه بهم والأحداث ويبيّن مسار وتبعات الفعل الجرمي. الفحص يشمل مراحل متخصصة: جمع العينات بطريقة تضمن عدم تلوثها (سلسلة حيازة موثّقة)، التحضير الكيميائي والفيزيائي للعينة، استخدام تقنيات نوعية وكمية حديثة — مثل الكروماتوغرافيا الغازية/السائلة المرتبطة بمطياف الكتلة، التحليل الطيفي، والفحوص الميكروسكوبية — لتحديد المركبات وقياس تركيزها، ثم تفسير النتائج بالاعتماد على معايير علمية وإحصائية.

في حالات المواد المخدِّرة والسموم، لا يقتصر العمل على الكشف النوعي، بل يتطلب تقدير جرعة التعرض وتركيزات المواد في العينات الحيوية (دم، بول، أنسجة) لتقديم رأي حول مدى تأثيرها على حالة المتضرر وإمكانية أن تكون سببت الوفاة أو الإعاقة. أما فحص البارود والرصاص والذخائر والمفرقعات فيشمل تحديد وجود بقايا بارود على ملابس أو أيدي، مطابقة الرصاصة بالمسدس عبر مقارنة آثار الخرزات والخواص الميكانيكية، وتحليل مكوّنات المتفجرات لتحديد نوعها ومصدرها وخصائص اشتعالها.

النتائج تُوثَّق بتفصيل دقيق يشمل المنهجيات المتبعة، حدود الحساسية والدقة للطرق التحليلية، ومعايير الجودة والسيطرة عليها، لأن قابلية الاستناد إلى هذه النتائج أمام النيابة والمحكمة تعتمد على شفافية الإجراءات ومصداقيتها. كما أن تفسير النتائج يتطلب معرفة طبية وقانونية لتحديد الدلالات الجنائية والسريرية—مثلاً التمييز بين وجود مادة تعاطٍ سابقًا وبين وجودها بمستويات سامة تسبب الوفاة—مع توضيح الشكوك والمجالات التي قد تحتاج إلى فحوص تكميلية.

هذه الاعمال الفنية تساعد غي توفير ادلة علمية موضوعية تسهم في توجيه التحقيقات ودعم القرارات القضائية، وتعزيز العدالة من خلال الكشف عن الحقائق العلمية وراء الجرائم والحوادث.

3. المبحث الثاني: المسؤولية الجنائية للطبيب الشرعي

المسؤولية بشكل عام هي واجب تحمل الأضرار التي سببها شخص للغير بفعله وهذا الواجب قد يأتي في صورة مخالفة قاعدة قانونية، فتكون المسؤولية قانونية وقد تأتي في صورة مخالفة قاعدة دينية أو خُلُقية أو سياسية فتكون المسؤولية إما دينية أو خلقية أو سياسية (صبارنة، 2011، صفحة 66).

تُعدّ المسؤولية الجنائية للطبيب الشرعي من المواضيع الحساسة في المجالين القانوني والطبي، نظرًا لدوره المحوري في تقديم الأدلة التي قد تؤثر بشكل مباشر على مسار التحقيقات والمحاكمات الجزائية. يتحمل الطبيب الشرعي مسؤولية قانونية إذا ارتكب أخطاءً جسيمة أو تعمّد تقديم تقارير مزيفة أو إخفاء أدلة تؤثر على سير العدالة، وهو ما قد يجعله عرضة للمساءلة الجزائية. فقد يُحاسب الطبيب الشرعي إذا ثبت تورطه في تزوير التقارير الطبية، أو تقديم استنتاجات غير علمية تتسبب في ظلم المتهم أو إفلات الجاني من العقاب، أو إذا تعمّد الإهمال في الفحوصات الطبية، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة قد تؤثر على القرارات القضائية.

كما قد يُسأل الطبيب الشرعي جزائيًا في حال إفشاءه معلومات سرية تتعلق بالقضايا التي يعمل عليها، إذ يُعتبر ذلك إخلالًا بالواجبات المهنية التي يفرضها القانون. وتختلف العقوبات التي تُفرض على الطبيب الشرعي تبعًا لجسامة الخطأ المرتكب، فقد تصل في بعض الحالات إلى المسؤولية الجنائية بتهمة التزوير أو الإدلاء بشهادة زور، وهو ما يعرضه لعقوبات جنائية قد تشمل الغرامات المالية أو السجن، إلى جانب إمكانية سحب ترخيصه المهني ومنعه من ممارسة المهنة.

الطبيب الشرعي كما يؤدي دوراً ايجابياً في الدعوى، فانه ولا شك وبصفته انساناً غير معصوم عن الخطأ، قد يقع في المحظور بحيث يرتكب اعمال، تضره وتضير الحق والعدل والقضاء فليس من المستبعد ان يرتكب ما يلي (الضهيري، صفحة 245):

أولاً: تقديم تقرير خبرة كاذب:

تقديم تقرير خبرة كاذب يُعدّ انتهاكاً خطيراً للقوانين الجنائية والأخلاقيات المهنية، إذ يضعف مصداقية نظام العدالة ويؤثر على نتائج التحقيقات والمحاكمات. يقوم الخبير بتزوير أو تحريف النتائج العلمية، سواء عمداً أو بتقليل دقة الفحوص، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات قضائية خاطئة قد تضر بالضحايا أو تبرئ مذنبين. لهذا، تفرض القوانين عقوبات صارمة على من يقدم تقريراً زائفاً، وتشدد على أهمية الحيادية والنزاهة العلمية في إعداد الخبرات الطبية الشرعية، مع توثيق جميع الإجراءات والنتائج لضمان الشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف.

ثانياً: تأدية شهادة كاذبة حول تقريره في الدعوى:

تُعتبر فساداً جوهرياً للمبدأ القضائي والمهني، إذ يقوم الخبير بتغيير الوقائع أو تحريف استنتاجاته أثناء الإدلاء بالشهادة بما يفضي إلى تضليل المحكمة. هذا الفعل يندرج عادةً تحت جرائم شهادة الزور أو تزوير الحقيقة وقد يترتب عليه مسؤولية جنائية تصل إلى

العقوبات المنصوص عليها قانونياً، فضلاً عن إجراءات تأديبية مهنية (منع مزاولة المهنة أو سحب الترخيص) ومسؤولية مدنية للتعويض عن الأضرار الناتجة. كما أن مثل هذه الشهادة تقوّض الثقة في الخبرة العلمية وتضرّ بمبدأ العدالة، ولهذا تضع الأنظمة ضمانات رقابية، منها مواجهة الخبير بالملف الأصلي، استدعاؤه للمرافعة، التدقيق في منهجية الفحص، وإمكانية ندب خبراء مستقلين لمراجعة التقرير، مما يكفل كشف التناقضات ومحاسبة من ينحرف عن الحياد والنزاهة المهنية.

ثالثاً: عدم إيداع تقريره الطبي الشرعي أو مبرزات الدعوى:

عدم إيداع تقريره الطبي الشرعي أو المبرزات المتعلقة بالدعوى يمثل إخلالاً جوهرياً بالواجبات المهنية للخبير، ويؤثر على سلامة الإجراءات القضائية وحقوق الأطراف. فالتقرير الطبي الشرعي والمستندات المصاحبة له تُعدّ أدلة رسمية، ويجب تقديمها للمحكمة أو النيابة العامة في الوقت المحدد وبصورة كاملة، لضمان إمكانية مراجعتها وفحصها من قبل الأطراف والقضاء. الإخلال بذلك قد يؤدي إلى إضعاف مصداقية الخبرة، تعطيل سير العدالة، أو مساءلة الخبير قانونياً وأخلاقياً، ويبرز أهمية الالتزام بالشفافية، التوثيق، وتسليم جميع المبرزات اللازمة لدعم التحقيقات والمحاكمات بشكل عادل ودقيق.

رابعاً: أحداث تزوير في المستندات التي سلمها الخبير:

إحداث تزوير في المستندات التي سلمها الخبير يُعدّ انتهاكاً جسيماً للأمانة المهنية والقوانين الجنائية، إذ يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة للمحكمة قد تؤثر في سير العدالة ونتائج الدعوى. يشمل التزوير تعديل البيانات أو إضافة معلومات غير صحيحة أو حذف عناصر أساسية من المستندات الرسمية، ما يُعرض الخبير للمساءلة الجنائية والمدنية، ويقوّض مصداقية الخبرة العلمية. لذلك، تُفرض على الخبراء ضرورة الالتزام بالنزاهة،

توثيق جميع الإجراءات والنتائج بدقة، وتسليم المستندات الأصلية كما هي، لضمان حماية حقوق جميع الأطراف والحفاظ على مبدأ العدالة.

خامساً: اتلاف أو تبديل مستند أو أكثر من المستندات التي استلمها:

إتلاف أو تبديل مستند أو أكثر من المستندات التي استلمها الخبير يُعدّ فعلاً خطيراً يهدد سلامة التحقيقات القضائية ويقوّض العدالة، إذ يؤدي إلى فقدان أدلة مهمة أو تشويه الحقائق. هذا التصرف يُعدّ انتهاكاً للأمانة المهنية والقوانين الجنائية، ويجعل الخبير عرضة للمساءلة القانونية والمدنية، بما في ذلك العقوبات الجنائية والتأديبية.

سادساً: افشاء تقرير الخبرة لاحد الخصوم قبل توديعه للمحكمة التي أناطت به إجراء الخبرة:

إفشاء تقرير الخبرة لأحد الخصوم قبل توديعه للمحكمة التي أوكلت للخبير إجراء الخبرة يُعدّ إخلالاً جسيماً بمبدأ السرية والنزاهة المهنية، إذ يتيح لأحد الأطراف الاستفادة بشكل غير مشروع من المعلومات، وقد يؤثر على سير الدعوى وحياد القضاء. هذا التصرف يُعدّ انتهاكاً للقوانين والتعليمات القضائية، ويعرّض الخبير للمساءلة القانونية والأخلاقية، بما في ذلك العقوبات التأديبية والجنائية. لذلك، يُشدد على ضرورة الالتزام بسرية التقارير والبيانات المرتبطة بالخبرة حتى تودع رسمياً لدى المحكمة، لضمان عدالة الإجراءات وحماية حقوق جميع الأطراف.

سابعاً: عدم الامتثال لقرار المحكمة بخصوص الحضور لغايات المناقشة في تقرير الخبرة المقدم منه:

عدم الامتثال لقرار المحكمة بخصوص الحضور لغايات المناقشة في تقرير الخبرة المقدم من الخبير يُعدّ إخلالاً بالتزامه القانوني والأخلاقي، إذ يُعطل سير العدالة ويعرقل

التحقيقات القضائية. فحضور الخبير للمناقشة يتيح للقضاء والأطراف مراجعة منهجية الفحص، الاستفسار عن النتائج، وتوضيح أي نقاط غامضة في التقرير، بما يعزز مصداقية الخبرة. عدم الامتثال لهذا القرار يضع الخبير تحت طائلة المساءلة القانونية والتأديبية، ويؤكد على أهمية الالتزام بتعليمات المحكمة لضمان الشفافية، حماية حقوق الأطراف، وتحقيق العدالة.

ثامناً: طلب رشوة من أحد الخصوم:

طلب رشوة من أحد الخصوم يُعدّ مخالفة جسيمة للأخلاق المهنية والقوانين الجنائية، إذ ينتهك مبدأ الحياد والنزاهة التي يجب أن يتحلى بها الخبير الطبي الشرعي. هذا الفعل يهدد مصداقية الخبرة العلمية ويؤثر على نتائج الدعوى، وقد يؤدي إلى تحريف العدالة لصالح طرف على حساب الآخر. ويُعاقب القانون مثل هذه التصرفات بعقوبات جنائية صارمة، بالإضافة إلى الإجراءات التأديبية التي قد تشمل سحب الترخيص أو منع ممارسة المهنة. لذلك، تُشدد القواعد المهنية على ضرورة الالتزام بالنزاهة، رفض أي محاولات للرشوة، وحفظ استقلالية الخبرة لضمان العدالة وحماية حقوق جميع الأطراف.

فالمسؤولية الجنائية للطبيب الشرعي تتعلق بالالتزام بالدقة والحيادية والنزاهة اثناء ممارسة عمله. في حالة الاهمال او التزوير او انتهاك القوانين والمعايير المهنية، يمكن ان يعرض نفسه للعقوبات القانونية والمساءلة الجنائية.

حيث أنه إذا ارتكب الطبيب خطأً أثناء ممارسة عمله يسأل والمسؤولية الطبية لا تقوم بدون خطأ، فالخطأ الطبي له صور، تتمثل في الإهمال، عدم الاحتياط، الرعونة، عدم مراعاة الأنظمة واللوائح (إدريس، 2021، صفحة 243-245)، وبيانها في الآتي:

1-الإهمال:

وهو عادة صورة من صور الخط المقترف بالترك أو الامتناع، أو الغفلة عن القيام بما ينبغي من الشخص المتزن أن يفعله أي أن الجاني يقف موقفا سلبيا، فلا يتخذ واجبات الحيطة والحذر التي كان من شأن اتخاذها الحيلولة دون وقوع النتيجة الإجرامية، كما يعرف على أنه " القصور عن اتباع الاحتياطات الواجبة عن عدم اهتمام أو عدم انتباه وتفريط. إذا خالف الطبيب الشرعي الاحتياطات الواجبة عند مزاولته لمهنته نكون بصدد إهمال فمن المبادئ مستقرة في مهنة الطب الشرعي أن الطبيب يجب أن يحتاط في عمله كما يجب عليه عدم التسرع في تحرير التقارير الطبية وكذا الخبرات إذ يسأل عن الخطأ المهني في حال التسرع وعدم التحقق من النتائج المتوصل إليها، خاصة أنه كثيرا ما يعتمد على آراء الأطباء المتخصصين.

مثلا الطبيب الذي ينتدب بتشريح جثة عليه أن يقوم بتشريح كامل والآن يعتبر مقصر في أداء عمله، وتعدي الأصول المستقرة في مهنته، وبالتالي يسأل جنائيا عن هذا الخطأ. مثال ذلك انتدب لطبيب في اسكتلندا لتشريح جثة، وبعد انتهائه من التشريح قرر أن الوفاة حدثت بسبب نوبة قلبية سببها ضرب عنيف ظهر أثاره في الرأس، وبعد عرض الجثة على طبيب شرعي آخر ظهر من التشريح الكامل أن الوفاة حدثت بسبب كسر في رقبة المجني عليه، وليس بسبب نوبة قلبية كما قال الطبيب الأول، وبالتالي سأل عن الخطأ الطبي المهني المتمثل في الرعونة وعدم الاحتياط.

2-عدم الاحتياط:

تستلزم نشاطا إيجابيا يكمن في عدم الاحتياط، يطلق على هذه الصورة في بعض التشريعات عدم الاحتراز، والمقصود الطيش وعدم تدبر العواقب مما قد

يؤدي إلى حدوث نتائج وخيمة غالبا لا يحمد عقباها.١ وينصرف معنى ذلك قام الطبيب الشرعي دون أن يتخذ مبادئ الحذر، والاحتياط الذي تفرضه عليه أصول الخبرة الفنية والعلمية بعمله، لان الطبيب الشرعي يدرك تماما طبيعة مهنته، وما يمكن أن تلحقه من ضرر للغير مثال ذلك المحافظة على الدليل الأول الموجود على مسرح الجريمة.

استناداً إلى هذا فان تقدير الخطأ يتماشى والأصول العلمية المستقر عليها، والمقصود بالأصول الطبية التي يجب أن يراعي الطبيب إتباعها هي المبادئ والقواعد الثابتة والمتعارف عليها نظريا وعمليا بين طائفة أصحاب المهن الطبية، والتي يجب الإلمام بها ولا يمكن التنازل عنها، أو مجموعة القواعد النظرية والعلمية المستقرة بين أهل الطب ولم تعد محل نقاش بينهم، فهي الحد الأدنى الذي يجب مراعاته في العمل الطبي.

3. الرعونة:

يقصد بها سوء التقدير أو نقص المهارة أو الجهل بما يتعين العلم به كما يعبر عمها بعدم الكفاءة وسوء التصرف أي إخلال بما تقتضيه الخبرة الفنية. مثال ذلك: سماح الطبيب الشرعي بإصدار تصريح بالدفن الجثة قبل الخروج بكافة النتائج التي تكفي بإظهار الحقيقة أمام القاضي، كما تتحقق الرعونة إذا كان الطبيب الشرعي ليس لديه القدرات الفنية اللازمة لممارسة المهنة فالطبيب الذي ليس لديه القدرة على تقدير الإصابة والمدة اللازمة للعلاج يقع في الخطأ المهني.

كذلك الطبيب الشرعي الذي لا يستطيع تحديدا لضرر الجنسي لفتاة مغتصبة يقع في الخطأ المهني وأيضا الطبيب الذي يمشي فوق الجثة لكي يفحص جثة أخرى يتحقق في جناية الخطأ المهني المتمثل في الرعونة.

الطبيب الشرعي الذي يفحص الجثة ولا يكتب أو يدون التغيرات التي تطرأ على الجثة والأفعال التي يفعلها أثناء تشريحه يكون قد أخطأ مهنيا ويسأل جنائيا عن ذلك.

4. مخالفة القوانين واللوائح:

حيث يسأل الطبيب الشرعي جنائيا إذا خالف احد نصوص القانون أو اللوائح أو القرارات المنظمة لعمله ويتحقق الخطأ في هذه الصورة عند عدم مطابقة سلوك الفاعل القواعد التي تقررها اللوائح ومخالفة لسلوك، إيجابا أو سلبا لأنماط السلوكية الواجبة الإتباع بنص القوانين والقرارات واللوائح، ومحالفتها تعد صورة مستقلة في صور الخطأ، فالشخص المخالف لها يعد مسئولا عن النتائج الضارة، ولو لم يثبت في حقه أية صورة أخرى من صور الخطأ ويعبر عن هذه الصورة من الخطأ بالخطأ الخاص أذن يسأل الطبيب الشرعي إذا خالف أحد نصوص القانون أو اللوائح أو القرارات المنظمة لعمله.

3. 1. المطلب الأول: دور الطبيب الشرعي في الدعوى الجزائية

يتوقف على الدليل الطبي الشرعي أحيانا إدانة المتهم أو تبرئته، والأدلة متعددة الأصناف نمنها أدلة الاتهام و منها أدلة النفي و هذا حسب وظيفتها وما يهمنا هو دليل الخبرة الطبية وما له من قيمة في الإثبات ورغم هذا التعدد فالمتفق عليه أن للأدلة هدف مشترك، بحيث تؤدي جميعها إلى حقيقة واحدة وهي التعرف على

الجاني وإثبات الواقعة بالحجة والبرهان، ويعرف الدليل صفة عامة بأنه الوسيلة المبحوث عنها في التحقيقات بغرض إثبات واقعة تهم الجريمة، والدليل هو الوسيلة التي يستعين بها القاضي للوصول إلى الحقيقة، ويمكنه عدم الاستعانة به في حال عدم الاطمئنان له (ناصري، 2022، صفحة 35).

يلعب الطبيب الشرعي دورا مهما في الدعوى الجزائية، حيث يعد الخبير المتخصص الذي يعتمد على المعرفة الطبية والعلمية للمساعدة في كشف الحقائق المتعلقة بالجرائم. من خلال الفحوصات والتحاليل الدقيقة التي يجريها سواء على الجثث او على الادلة المادية، يقدم الطبيب الشرعي تقارير علمية موثوقة تساهم في تحديد اسباب الوفاة، توثيق الاصابات، وتحليل الاثار البيولوجية مثل الحمض النووي. هذه الادلة تشكل جزءا اساسيا من بناء القضية الجنائية، سواء لتوجيه الاتهام بشكل صحيح او لتبرئة المتهمين. بفضل دوره العلمي والمحايد، يسهم الطبيب الشرعي في تحقيق العدالة وضمان ان تأخذ التحقيقات مجراها بناءً على ادلة موضوعية ومنطقية.

ويمكن ايجاز دور الطبيب الشرعي في الدعوى فيما يلي(إدريس، صفحة 238):

أولاً: يساعد في عملية فصل الدعوى، فاذا اثارت اثناء الدعوى الجزائية مسألة فنية يترتب عليها الفصل في الدعوى، خصوصا إذا لم يكن في وسع القاضي البت برأي فيها، لان ذلك يتطلب اختصاصا فنيا لا يتوافر لديه، لا سيما في حالات فحص جثة المقتول لتحديد سبب وفاته، او عند تحقيق ومضاهاة الخطوط في جرائم التزوير والشيكات.

ثانياً: القاضي وان كان مؤهلا من الناحية القانونية والشرعية، الا ان من الناحية الفنية ليس مؤهلا ان يكتشف الوقائع المؤدية الى الوفاة او التعرف على الصفات الوراثية او الخريطة الجينية وغير ذلك.

ثالثاً: يتعذر على القاضي احيانا عند التحقيقات في مسائل فنية لعلاقتها بالطب، او المضاهاة او تقدير الاضرار فيلجأ استثناء الى اهل الخبرة لإعانته على حل هذه المسائل الفنية.

رابعا: يؤدي الطبيب الشرعي من خلال خبرته الفنية دوراً في تكوين قناعة القاضي الوجدانية للوصول الى الاثبات الجنائي بإسنادها الى فاعلها الحقيقي، مما يتيح للقاضي امكانية الفصل في الدعاوى التي يتوقف الفصل فيها على معرفة بعض الجوانب الفنية والعلمية التي اتيح للطبيب بحكم عمله وخبرته الاحاطة بها.

خامساً: يعتبر تقرير الطبيب الشرعي وسيلة من وسائل الاثبات المباشر، سواء قدم هذا التقرير في دعوى جزائية، او مدنية او تجارية او ادارية او عمالية او احوال شخصية للمسلمين وغير المسلمين.

سادساً: يساعد القاضي في الوقوف على حقيقة النزاع من خلال، تقرير خبرته الخاصة إذا لم تكن هناك وسيلة اثبات اخرى، على ما يدعيه الخصم ولم يكن في ملف الدعوى ما يعين القاضي على تكوين عقيدته حول موضوع النزاع.

سابعاً: يعتبر الطبيب الشرعي مساعدا مساهما فنيا للقاضي في تيسيره مرفق العدالة من خلال تقرير خبرته الذي يؤدي في كثير من الاحيان لحسم النزاع المعروض امام القاضي.

ثامناً: دعاوى الشيكات، والتزوير، والاعتداء على الغير، والتلاعب بالحسابات المصرفية، واتعدي الجنسي على الاحداث، والتعدي على الاموال العامة، يتعذر فصلها بحكم فاصل في الموضوع دون الاستعانة بطبيب شرعي.

4. المبحث الثالث: الأدلة العلمية التي يقدمها الطب الشرعي لتحقيق العدالة

تعتمد السلطات القضائية في الأردن، بشكل كبير على الأدلة العلمية التي يقدمها الطب الشرعي للمساهمة في التحقيقات الجنائية، حيث تسهم هذه الأدلة في توضيح الملابسات الغامضة، وتحديد هوية الضحايا والجناة، وإثبات او نفي التهم الموجهة.

توفر تقارير الطب الشرعي معلومات موثوقة تستخدم في المحاكم لدعم الادعاء او الدفاع، مما يسهم في تحقيق العدالة. إلى جانب ذلك، يتمتع الطب الشرعي في الأردن بتطور ملحوظ من حيث التقنيات والأدوات المستخدمة، حيث يواكب التقدم العلمي في هذا المجال، مما يعزز من دقة وسرعة الحصول على النتائج وتحليلها بشكل يدعم تحقيق العدالة بكفاءة.

يقدم الطب الشرعي في الأردن مجموعة متنوعة من الأدلة العلمية التي تلعب دوراً مهماً في تحقيق العدالة، هذه الأدلة تستند إلى تقنيات متقدمة وتحليل دقيق للمواد والأدلة المادية التي يتم جمعها من مسارح الجرائم او من الضحايا والجناة. حيث يشمل اهم الأدلة التي يقدمها الطب الشرعي:

1. تحليل البصمة الوراثية (DNA).

يمكن من خلال هذه الوسيلة تحديد هوية الأشخاص بدقة، سواء كانوا ضحايا او مشتبه بهم. يستخدم هذا النوع من الأدلة في قضايا مثل: القتل، الاعتداءات الجنسية والإثباتات النسبية.

2. فحص الجثث (التشريح الجنائي).

يقوم الطب الشرعي بفحص الجثث لتحديد أسباب الوفاة، سواء كانت طبيعية أو نتيجة للعنف أو الأمراض. ويوفر تقرير التشريح معلومات حيوية عن وقت الوفاة وطريقة حدوثها، مما يساعد في تحديد المسؤولين في الجرائم.

3. تحليل السموم (التسمم الجنائي).

يتم تحليل العينات البيولوجية مثل الدم والبول والأنسجة للكشف عن وجود مواد سامة او مخدرة. وهذا التحليل مهم في حالات الوفاة غير الواضحة او التي يشبه في انها نتيجة تسمم او تعاطي مواد مخدرة.

4. تحليل العينات البيولوجية في الجرائم الجنسية.

في حالات الاعتداءات الجنسية، يتم جمع وفحص عينات من السائل المنوي او الشعر او الانسجة، واستخدام التحليل الوراثي لتحديد هوية المعتدي.

هذه الأدلة العلمية التي يقدمها الطب الشرعي تساهم في دعم التحقيقات الجنائية، وتوفير دلائل قاطعة للمحاكم الأردنية، حيث من خلالها تساهم في تحقيق العدالة بشكل فعال وبالدقة المطلوبة.

4. 1. المطلب الأول: الدليل العلمي وما يميزه عن الدليل الجنائي

إن التطور العلمي الذي صاحب جميع مناحي الحياة، والذي أفرز العديد من التقنيات التي تساعد الإنسان على ان يتمتع بالحياة بيسر وسهوله، كان في مقابل تلك أن ظهرت فئة تعتمد في ارتكاب جرائمها على تلك التقنيات، وبالتالي كان لزاما أن تتطور طرق الإثبات لمواجهة الإجرام المستحدث باستخدام مفرزات العصر لاستنتاج دليل يثبت الجريمة أو ينفيها عن المشتبه فيهم (متولي، 2008، صفحة 64).

لم يتعرض الباحثون في الدليل العلمي لتعريفه وبيان أركانه، بل لجأ البعض منهم إلى الوسائل العلمية مباشرة وتحليل هذه الوسائل، وإن كنا قد وجدنا تعريفاً عاماً غير محدد له من بعض الباحثين بأنه «تلك الطرق والإجراءات العلمية التي تساعد في تثبيت الحقيقة على الأفعال، وذلك بالكشف عن الجريمة وتحديد مرتكبيها، وأن تضع أمام القاضي العناصر المقنعة التي تساعد على إدانة هذا الفاعل سواء تعلقت هذه الطرق بجسم ونفس الإنسان أو حياته الخاصة أو ساعدت على كشف سلوكه وقت ارتكاب الجريمة ودون علمه (متولي، 2008، صفحة 64).

ووسيلة استخلاص الدليل الجنائي تختلف عن وسيلة استخلاص الدليل العلمي، فالدليل الجنائي معروف وثابت ومستقر فى معناه منذ قديم الأزل، أما الدليل العلمي فإنه يواكب التطورات الكيمائية والتكنولوجية الحديثة، مثل الإلكترونيات والتخدير وغير ذلك من الوسائل العلمية الحديثة التي لم تكن موجودة في الماضي. ولهذا فإن الوسيلة في الدليل الجنائي هي وسيلة إجرائية ظاهرية، كالمعاينة والرؤيا، لما شاهده مأمور الضبط القضائي من آثار للجريمة وشهادة الشهود، والقرائن الاستنتاجية، وغير ذلك مما لا يمكن أن يصل إليه من وسائل علمية تعتمد على ما سبق أن ذكرناه من تكنولوجيا حديثة وإلكترونيات وكيمائيات وغير ذلك.

وترجع نشأة الدليل العلمي إلى العالم الإيطالي «شيزاري لمبروزو» مؤسس المدرسة الوضعية الإيطالية، وكان يعمل أستاذاً للطب الشرعي والعصبي وطبيباً في الجيش الإيطالي، وقد جمَّع نتائجه وأبحاثه في مؤلف باسم «الإنسان المجرم»، واستند لمبروزو في أبحاثه على فحص جثث مئات المجرمين المتوفين، ومئات الأحياء. واستخلص أوصافاً عضوية في المجرم تختلف عن غير المجرم، وذلك بالنسبة لأعضاء الجسم، وأيضاً وظائف الأعضاء، والصفات النفسية' «الدليل العلمي هو الوسيلة العلمية التي تستعمل فيها الكيمائيات والإلكترونيات والتكنولوجيا الحديثة وما يستجد منها، في اتهام محل شك يقدم للقاضي ليعبر بها عن قناعته في ثبوت الواقعة الإجرامية أو عدم ثبوتها بما يؤدي إلى إدانة المتهم أو براءته» (متولي، 2008، صفحة 64).

ومن القواعد الهامة في أن القاضي لا يحكم بعلمه الشخصي، بل يتعين على القاضي الاستعانة بالأخذ بالخبرات الفنية إذا ما كان الأمر متعلقا بأمور فنية، فالقاضي لا يستطيع أن يقف على ماهية إصابة المجني عليه ومعرفة الأدوات المستخدمة في الجريمة، كما انه لا يستطيع فحص لبصمات فلا بد الاستعانة بالخبرة الفنية حيث أن البصمات تساهم بشكل كبير في الكشف عن مرتكبي الجرائم سواء بصمات الصوت أو الجسد أو غيرها،

فلا بد من الاستعانة بالخبرات الفنية كالمعاملة الجنائية والطب الشرعي وخبراء البصمات (عمران، 2018).

الدليل الجنائي هو أي وسيلة مادية أو معنوية تستخدم في القضايا الجنائية لكشف الحقيقة وتحديد وقوع الجريمة وربطها بمرتكبها، وتقدم للمحكمة لإثبات التهمة أو نفيها.

تختلف وسيلة استخلاص الدليل الجنائي عن وسيلة استخلاص الدليل العلمي، فالدليل الجنائي معروف وثابت ومستقر في معناه منذ القدم، أما الدليل العلمي فإنه يواكب التطورات الكيميائية والتكنولوجيا الحديثة، مثل الإلكترونيات والتخدير وغير ذلك من الوسائل العلمية الحديثة التي لم تكن موجودة بالماضي.

فالدليل الجنائي قد يكون دليلا معنويا مثل الشهادة أو الاعتراف، وقد يكون دليلا ماديا مثل العثور على هوية أحد الأشخاص بمحل الجريمة، وقد يكون دليلاً فيزيائياً مثل البصمة الوراثية، آثار او بصمات الأحذية، آثار الإطارات، آثار أو بصمات الأدوات مثل الأسلحة و المفكات، ومن الأدلة المتتبعة مثل الزجاج، الأصباغ والخيوط، المخدرات، الأسلحة و الرصاص، الوثائق وكشف التزوير: تحليل الخطوط و التواقيع والشيكات والأوراق النقدية، لون ونوع ورقم السيارة، وأخيراً قد يكون دليل حيوي مثل الدم، اللعاب، السائل المنوي او المهبلي، الشعر، المواد النباتية مثل الخشب، النباتات وخاصة النادرة منها، حبوب اللقاح.

أما بالنسبة إلى الدليل العلمي فله عدة وسائل حديثة من شأنه أن يسرع من اكتشاف الجرائم ومرتكبيها ومن ثم تخفيف العقوبة على الجناة مما يساهم في الحد من ارتكاب الجرائم ومنها، البصمة الوراثية، بصمة الأصبع، بصمة الصوت، بصمة العين، بصمة المخ، الكلاب البوليسية، وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، الأشعة غير المرئية. الدليل العلمي يتميز بأنه يعتمد على المنهجية العلمية من ملاحظة وتجربة وتحليل قابل للتكرار

بهدف الوصول إلى معرفة موثوقة، بينما الدليل الجنائي يوظّف هذه المناهج العلمية في سياق التحقيقات القضائية لربط الأشخاص أو الوقائع بالجريمة وكشف الحقيقة أمام المحكمة، وبذلك يكون تركيز الدليل العلمي على إنتاج المعرفة العامة، في حين يركز الدليل الجنائي على حل قضية محددة وتحقيق العدالة.

من حيث الحجية، فحجية الأدلة العلمية والجنائية تكمن في قدرتها على المساعدة في كشف الحقيقة وبناء اليقين لدى القاضي، وتُعد الأدلة العلمية الحديثة (مثل الحمض النووي والبصمات) ذات قوة إقناعية عالية بسبب دقتها وموضوعيتها المستمدة من أسسها العلمية، وتخضع لتقدير القاضي الجزائي الذي يوازن بينها وبين الأدلة الأخرى لتكوين قناعته، مع الأخذ بالاعتبار شروط مشروعية كل دليل.

5. الخاتمة

في ختام هذا البحث، تبين ان الطب الشرعي يلعب دوراً جوهرياً في تعزيز العدالة الجنائية وتحديد المسؤولية الجزائية، من خلال تقديم ادلة علمية دقيقة وموضوعية. حيث يساهم الطب الشرعي في كشف الحقيقة وتقديم الحقائق أمام المحاكم، مما يسهم في إصدار احكام عادلة، سواء كان ذلك من خلال تحليل البصمة الوراثية، او تشريح الجثث او غيرها. حيث يعد الطب الشرعي أداة قوية في يد العدالة، تعزز من مصداقية التحقيقات وتقلل من احتمالية حدوث أخطاء قضائية.

لا يقتصر دور الطب الشرعي على كشف الجناة وتقديم الأدلة ضدهم فقط، بل يشمل ايضاً تبرئة الأبرياء وضمان تطبيق مبدأ العدالة بشكل كامل، من خلال دوره الهام في تحديد الأسباب الحقيقية للوفيات او الإصابات وربطها بالظروف الجنائية.

قد بينت في هذا البحث ان الطب الشرعي يحمل مسؤولية جزائية كبيرة في إطار النظام القضائي، حيث يعتمد على الدقة العلمية والمهنية العالية في تقديم الأدلة التي تؤثر بشكل مباشر على مسار العدالة.

فالدليل العلمي يتميز بأنه يعتمد على المنهجية العلمية من ملاحظة وتجربة وتحليل قابل للتكرار بهدف الوصول إلى معرفة موثوقة، بينما الدليل الجنائي يوظّف هذه المناهج العلمية في سياق التحقيقات القضائية لربط الأشخاص أو الوقائع بالجريمة وكشف الحقيقة أمام المحكمة، وبذلك يكون تركيز الدليل العلمي على إنتاج المعرفة العامة، في حين يركز الدليل الجنائي على حل قضية محددة وتحقيق العدالة.

5. 1. النتائج:

توصلت الباحثان من خلال بحثها لموضوع دور الطب الشرعي في المسؤولية الجزائية لعدة نتائج ومنها:

1. يمكن تحقيق العدالة عن طريق الطب الشرعي، كونه يقدم ادلة علمية دقيقة وحديثة لضمان حق الأفراد وتبرئة الأبرياء.

2. وجود علاقة وثيقة ومهمة بين الطب الشرعي والقضاء.

3. يتمتع الطب الشرعي بالخبرة الفنية لمساعدة القاضي للكشف عن الحقائق.

4. إن تقرير الطبيب الشرعي من وسائل الإثبات المباشرة في أي دعوى كانت.

5. يتمتع الطبيب الشرعي بالمسؤولية الجزائية لإثبات أو نفي القضايا.

5. 2. التوصيات

1. يوصي الباحثان بأن تتضمن الخطط الدراسية في كليات الحقوق مقرر إجباري خاص بالطب الشرعي، مما يحفز الطلاب للمعرفة أكثر عن أعمال التحقيق وكيفية ممارسة هذه الأعمال لتحقيق النتائج المرغوبة، حيث يصنع منهم كادر قضائي مميز.

2. إعداد بحوث ودراسات في موضوع الطب الشرعي والقضاء، لأهمية الموضوع واتصاله بالتطبيقات العملية، وحاجة العاملين في المجال القانوني له، وحاجتهم إلى الطبيب الشرعي للكشف عن الحقائق والأدلة، إضافة إلى علاقة الطب الشرعي بالقضاء من حيث الأدلة الموثوقة التي تساعد القاضي في إصدار الحكم في القضايا.

3. كما يوصي الباحثان بالاستفادة من علوم الطب الشرعي والعمل على تطويرها لخدمة العدالة.

References

Abdelkader Yakhlef, The Role of the Forensic Doctor in Achieving Justice, 30/Seb/2018.

Abdelkader, Nasser, (2021-2022), Forensic Medicine and Its Role in Criminal Evidence (Graduation Thesis for a Master's Degree in Law, Dr. Moulay Taher University, Saida).

Amal Abdel Rahman Yousef Hassan, Modern Scientific Evidence and Its Role in Criminal Evidence, 2012.

Harzallah, Mahmoud, et al., Forensic Medicine: The Title of Justice "Forensic Medicine and Its Relationship to Law and the Judiciary," Amman, 2012, First Edition.

Iman Faridi, The Role of Forensic Medicine in Proving Crime, 2020/2021.

Imran, Muhammad Nasser Adel, 2018, Master's Thesis entitled "The Role of Scientific Evidence in Criminal Evidence," https://repository.najah.edu

Metwally, Taha Ahmed Taha, 2008, "Scientific Evidence and Its Impact on Criminal Evidence".

Nazira, Idris Khoja, 2021, "Criminal Medical Error in Forensic Medicine," Journal of Algerian Public and Comparative Law, Vol. 7 (02), pp. 237-246

Sabarneh, Malik Nadi Salem, 2011, The Role of Forensic Medicine and Technical Expertise in Establishing Criminal Liability, Master's Thesis, Middle East University.

Zainab Salah El-Din Al-Dhaheri, Forensic Medicine and Its Role in Criminal Evidence: A Comparative Study.